

الرؤية السياسيّة لبناء الدولة الأردنيّة في عهد الملك المؤسس الأول ١٩٢١-١٩٥١م

د. محمد صالح جرار

د. عيسى احمد الشلبي

جامعة الحسين بن طلال/ قسم الإعلام والدراسات الاستراتيجية

الملخص

تهدف الورقة البحثية لمناقشة الرؤية السياسيّة الخاصة ببناء الدولة الأردنيّة في عهد الملك المؤسس الأول خلال الفترة ١٩٢١-١٩٥١م وذلك بمناسبة ذكرى مئوية الدولة الأردنيّة، وقد اتبع الباحثان المنهج التاريخي والوصفي التحليلي من خلال تتبع الرؤية السياسيّة السامية وأهم المنطلقات الفكريّة والسياسيّة للملك المؤسس وصولاً لأهم محطات الإنجازات على المستوى السياسيّ عبر رؤية قيادة استراتيجية فاعلة ومتطابقة مع طبيعة وتوجهات الفكر الهاشميّ في تحقيق الوحدة الوطنيّة للمجتمع الأردنيّ ومبادئ الثورة العربيّة الكبرى وأهدافها من جهة أخرى، حيث عمل الملك المؤسس خلال فترة حكمه التي استمرت طيلة السنوات الثلاثين على تحقيق إنجازات سياسيّة هامة. وقد خلص البحث إلى أهم النتائج ومنها، برزت شخصية القيادة الفذة "الكارزمايّة" للملك المؤسس عبدالله الأول الممزوجة بطبيعة الفكر الهاشميّ، كما تميزت رؤيته وفكره السياسيّ وانطلاقه من ثوابت مبادئ الثورة العربيّة الكبرى، تأسيس الجيش العربيّ في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وتأسيس إمارة شرق الأردن وإحراز الاعتراف السياسيّ الدولي بها، إصدار القانون الأساسي سنة ١٩٢٨م كأول دستور لإمارة شرق الأردن، وتوقيع " المعاهدة الأردنيّة البريطانيّة " والمشاركة في الاجتماع التأسيسي الأول لجامعة الدول العربيّة بالقاهرة، وإعلان نفسه ملكاً على إمارة شرق الأردن عام ١٩٤٦ بعد نيل استقلالها، وتوحيد الضفتين والحفاظ على جزء كبير من الأراضي العربيّة وأهمّها القدس. ومن أهم التوصيات التي خلص إليها الباحث ضرورة العمل على دراسة فكر الملك المؤسس في دعم القضايا العربيّة وخاصة القضية الفلسطينيّة، وتسليط الضوء والاهتمام بنشر فكر الملك المؤسس ودراسة الإنجازات الكبيرة في عهده على المستويين الداخليّ والخارجيّ.

الكلمات المفتاحية: الرؤية السياسيّة، الخطاب السياسيّ، إمارة شرق الأردن، الفكر الهاشميّ، الثورة العربيّة الكبرى.

Abstract

The research aims to discuss the political vision of building the Jordanian state during the reign of the first founding king during the period 1921-1951, on the occasion of the centenary of the Jordanian state. The researcher followed the historical and descriptive analytical method by tracing the high political vision and the most important intellectual and political visions of the founding king in order to reach the most important milestones of achievements at the political level through the vision of an effective strategic leadership that is compatible with the nature and directions of the Hashemite thought in achieving the national unity of the Jordanian society and the principles and goals of the Great Arab Revolt on the one hand, where the founding king worked during his reign, that lasted for thirty years, to achieve important political achievements. The research concluded with the most important results, including, the unique "charismatic" leadership personality of the founding King Abdullah I, which was mixed with the nature of the Hashemite thought, who was also distinguished by his vision, political thought and launching from the principles of the Great Arab Revolt, the establishment of the Arab army in the after the World War I, the establishment of The *Emirate* of Transjordan, achieving international political recognition of it, issuing the Basic Law in 1928 as the first constitution for the Emirate of Transjordan, signing the "Jordanian-British Treaty", participating in the first founding meeting of the League of the Arab States in Cairo, declaring himself king of the Emirate of Transjordan in 1946 after gaining its independence, unifying the two banks, and preserving a large part of the Arab lands, the most important of which is Jerusalem. Of the most important recommendations that the researcher concluded are the necessity to study the thought of the founding king in supporting the Arab issues, especially the Palestinian issue, and to shed light and the interest in spreading the thought of the founding king, and to study the great achievements during his reign at the internal and external levels.

Keywords: political vision, political discourse, Transjordan Emirate, Hashemite thought, The Great Arab Revolution.

المقدمة

يُعدّ الملك المؤسس عبدالله الأول مؤسس المملكة الأردنية الهاشمية شخصية فريدة وجلييلة وخالدة برزت مع تاريخ العالم العربيّ المعاصر بما تميز به من "كاريزما" القيادة وقوة التأثير، حيث اهتم منذ طفولته بتاريخ القبائل، وتعرّف على أعراف البدو وعاداتهم وتقاليدهم، وتشبّع بثقافتهم، فكان لذلك أثره البالغ في شخصيته. وتجلّى فكره الرصين إنطلاقاً من اعتناقه لثوابت مبادئ الثورة العربيّة الكبرى، وإيمانه العميق تجاه المشروع النهضويّ الوحدويّ القوميّ العربيّ حتى آخر نفس في حياته الحافلة بمسيرة تاريخيّة حملت مضامين المزوجة ما بين الفكر القيادي الهاشمي، والحكمة السياسيّة، والحكمة ورجاحة العقل وتجسّدت في شخصيته الخبرة السياسيّة والقدرة الفائقة على اجتياز الأزمات والتدخل الحاسم، فقد كان أحد قادة الثورة العربيّة الكبرى عام ١٩١٦ ضد الدولة العثمانية. ومنذ بداية تأسيس الدولة الأردنيّة بدأت الجهود الفعلية لتأسيس مجلس نيابي في البلاد ليمثلها تمثيلاً حقيقياً وبدأت مساعي الأمير عبد الله لتأسيس دولة عصرية في الأردن تقوم على أسس وقواعد دستوريّة إذ وضع عام ١٩٢٣ لجنة ممثلة لكافة مناطق الأردن لوضع قانون المجلس النيابي والانتخابات النيابية، وقد أصبحت الظروف مهيأة لإجراء الانتخابات النيابية بشكل خاص بعد أن أعلنت الحكومة البريطانية تصريح في ٢٥ أيار/مايو ١٩٢٣ الذي ينص على:

نية وعطف الحكومة البريطانية على الاعتراف باستقلال الأردن وتنظيم معاهدة بين الطرفين بهذا الشأن. (<http://parliament.jo/node/141>)، ونجح الملك المؤسس عام ١٩٢١ في تأسيس إمارة شرق الأردن، رغم الأطماع الاستعمارية الموجودة آنذاك، وفي عهده أُعلن عن استقلال الأردن في ٢٥ مايو/أيار ١٩٤٦ تحت اسم (المملكة الأردنيّة الهاشميّة) ، وتابع مسيرة العمل والبناء والكفاح رغم صعوبة التحديات والظروف إلى أن تحولت إمارة شرق الأردن إلى المملكة الأردنيّة الهاشميّة وكان الاستقلال عام ١٩٤٦. وأصبح الملك المؤسس عبدالله (الأول) بن الحسين ملكاً دستورياً عليها. (نصير، ٢٠٢١)

المشكلة البحثية:

تنطلق مشكلة البحث من خلال مقارنة فكريّة تتعلق بالرؤى والتوجهات السياسيّة للملك عبد الله الأول المؤسس، وإيمانه العميق بالبعد القوميّ المرتكز على الفكر الهاشمي الحريص على وحدة الأمة العربيّة وصيانة حقوقها ، ورؤيته تجاه تحقيق المشروع النهضوي الوحدوي القومي العربي من منطلقاته الفكرية والسياسية الجامعة.

وينبثق من مشكلة البحث التساؤل الرئيس التالي: **ماهي الرؤى والتوجهات السياسيّة المفسرة لإنجازات الملك عبد الله الأول المؤسس؟** ويتفرع عن التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية المبينة كالتالي:

1. ما الرؤى والتوجهات الفكرية السياسيّة الداخليّة للملك عبد الله الأول المؤسس؟
2. ما طبيعة الإنجازات المرتبطة بتوجهات السياسة الخارجيّة للملك عبد الله الأول المؤسس؟

منهجية الدراسة: اتبع الباحثان المنهج التاريخي في تتبع حياة ونشأة الملك المؤسس، والمنهج الوصفي التحليلي للرؤى والتوجهات السياسيّة المفسرة لإنجازات للملك عبد الله الأول المؤسس خلال فترة توليه إمارة شرق الأردن (الأردن فيما بعد) بعد الثورة العربيّة الكبرى 21 نيسان 1921م، لتصبح الدولة باسم "المملكة الأردنيّة الهاشميّة" في 25 أيار 1946م.

حدود الدراسة: المملكة الأردنيّة الهاشميّة.

المحور الأول: الرؤى والتوجهات السياسيّة للملك عبد الله الأول المؤسس:

أولاً: الرؤية والفكر السياسي للملك المؤسس :

كان المؤسس شجاعاً فهو قدير ومؤمن، وله رأي في كل موقف ويتميز بالحكمة وبعد النظر، ولا يأبه للعواطف وإنما يعتمد على اتباع العقل والحكمة والتبصر؛ فهو الذي يؤمن بأن الأمم لا تصل إلى غاياتها إلا بالعقل، والملك الشهيد من قال: " نحن خرجنا من الحرب العامة لنكون أصحاب بلادنا، ولكن من هو الذي يقول إننا على أهبة الاستعداد في وسائلنا وأوضاعنا لمقاومة الأمم. الشجاعة هي في معرفة الإنسان نفسه وسلوكه مسلك الحق والحكمة، وأن يسعى قبل كل شيء في إعداد نفسه ليكون رجلاً أو أمة". كما كان المؤسس مسكوناً بهمّ وحدة بلاد العرب. وبقي يسعى جاهداً، دون كلل، لتحقيق هذا الهدف وحتى اللحظات الأخيرة قبيل استشهاده. فهو الذي قال قبل ثمانية عقود: "إنّ قوة الشرق العربي هي في وحدته وسلامته وتماسكه ليستطيع ضمان حقوقه الكاملة. والوحدة ينبغي أن تتحقق له قبل كل شيء، وأول مراحلها وحدة البلاد الشامية ثم الاتحاد بالعراق ثم السعي إلى رفع السوية العلمية في الحجاز وفي نجد واليمن إلى مرتبة حكومات العصر الحاضر"... وقال، في معرض آخر: "إن الأخلاق العربيّة والديانة الإسلاميّة أوسع من أن تضيق عن واجبات العصر ودوله من علم الاقتصاد والصناعات وعلم حفظ الأوطان." (البخيت، 2014)

كما تميزت شخصية الملك عبدالله الأول على الصعيد القيادي، كأحد أبرز الساسة العرب في عصره، وقد أسهم ذلك في منح ذلك الدولة الأردنية الحديثة حضوراً إقليمياً ودولياً، فنشأ لدينا نظام يقوم على التسامح والمرونة والطموح اللامحدود، والقدرة اللافتة على التعاطي مع المتغيرات، بل والتحوّلات المفصلية، بكفاءة عالية، ومع التمسك المبدئي بالثوابت الرئيسية. (أبو رمان، ٢٠٠٧)، في حين تميزت سياسة الملك عبد الله الأول ابن الحسين الخارجية بالبعد القومي المنطلق من الفكر الهاشمي الحريص على وحدة الأمة العربية وصيانة حقوقها فمن أقواله (من أحب العرب جمع كلمتهم ووجد صفوفهم وقادهم إلى خيرهم وحفظ لهم صبغتهم ، ومن كره العرب دعاهم إلى التفرقة) حيث سعى إلى تطبيق أفكاره القومية في وحدة الأمة العربية . وتميز الفكر السياسي للملك المؤسس، طيب الله ثراه، بأنه انطلق من ثوابت مبادئ الثورة العربية الكبرى وأهدافها العريضة، واعتمد في تنفيذها منهجية تتفق مع سمة العصر والتداعيات التي تمخضت عن خلخلة موازين القوى في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فجاءت اتصالاته مع قادة الدول الكبرى منصبه في الدرجة الأولى، على الاعتراف بالمشروع القومي النهضوي العربي، الذي جسده، طيب الله ثراه، إلى خطة سياسية تنفيذية قائمة على منهج الإسلام والعروبة وبعث أمجاد الأمة وإحياء تراثها وحضارتها.(صحيفة الغد العربي، ٢٠٢٠)

علاوة على ذلك تمتع الملك المؤسس بصفات عديدة أهمها الصراحة ، ودماثة الخلق ، وقوة العقيدة ، والصفاء ، ونقاء الفكر ، وكان طليق اللسان ، غزير العلم ، واسع الإطلاع في أمور الدين ، والعلم والأدب ، تاركاً العديد من المؤلفات منها "مذكراتي" ، و"من أنا" ، و"الألماني السياسي" وغيرها ، وكان محباً للخيل والفروسية ، يصغي دائماً وباهتمام إلى أخبار الناس والبلاد ، والمواضيع التي تخص العالم الإسلامي ، والوطن العربي ، وتمثلت أهم طموحات الملك المؤسس بتوحيد أقطار سوريا الطبيعية في إطار دولة واحدة ، وشكل مشروع سوريا الكبرى - الذي سعى من أجل تحقيقه بكل جدية انطلاقاً من إيمانه بمبادئه الوحدوية - أهم طموحاته. ووجد الأمير عبد الله بن الحسين أنّ الفرصة أصبحت مواتية لإعادة توحيد أقطار سوريا الطبيعية في إطار دولة واحدة ، لذلك قام بتكثيف جهوده مع الزعامات العربية في الأقاليم الشامية الأربعة (الأردن ، سوريا ، لبنان ، فلسطين) ومع الحكومة البريطانية لتحقيق هذه الوحدة.(العناقرة، ٢٠١٠)

في ٢١ تشرين الأول م ١٩٢٠ وصل الأمير عبد الله إلى معان ، فاستقبل بحفاوة من قبل أهلها ، وأصدر الأمير عبد الله في ٥ كانون الأول عام م ١٩٢٠ بياناً إلى أهالي سوريا كافة طلب فيه إعلان الثورة على

الفرنسيين ، وحمل السلاح لتحرير وطنهم ، وطرد المعتدين. ثم أعلن نفسه نائباً لملك سوريا ، ودعا إلى اجتماع يعقد في معان ، وعلى أثر ذلك قدم عدد من رجال الحركة الوطنية إلى معان للالتفاف حول الأمير ، فبدأت الحركة الوطنية الشعبوية في شرق الأردن تعمل على تمهيد الأمور لمجيء الأمير إلى عمان. وبعث الأمير مندوباً عنه إليها تمهيداً لقدمه ، وأصبحت عمان مركزاً للحركة الوطنية ، إذ أخذت تستقبل وفود الوطنيين الأردنيين والسوريين. وكانت ردود فعل أبناء وصول الأمير عبدالله بن الحسين إلى معان مقلقة الفرنسيين في سوريا وإنجليز في فلسطين فأخذوا يحسبون للأمير حسابه، ويتخوفون من قيام فتن واضطرابات.(العناقرة، ٢٠١٠)، كما شهد الأردن في بداية حكمه تأسيس أول حزب هو حزب الاستقلال العربي، وقد حظيت المعارضة السياسية في عهده بعطفه ورعايته وكان يجلس الى الكتاب والشعراء والمفكرين يسمع الرأي والرأي الآخر ويحاورهم في كل ما يهم شؤون البلاد والعباد.(العيان، ٢٠١٣)، وبعد استقلال الأردن في ٢٥ أيار ١٩٤٦م والمناداة بالأمير عبد الله ملكاً على البلاد، استمر في طرح أفكاره الوحدوية، فقد أكد في خطاب العرش عند افتتاح البرلمان في ١١ تشرين ثاني ١٩٤٦م رغبته في متابعة مشروع الوحدة السورية.(<http://parliament.jo/node/141>)

١. تأسيس إمارة شرق الأردن

انتقل سموه بعد ذلك إلى عمان فدرس الوضع دراسة وافية فوجد أنّ المصلحة القومية تقضي التريث والتفكير والتخطيط لما هو آت إزاء ما آلت إليه الأمور في سوريا ، وهنا بدأ سموه بتأسيس إمارة شرق الأردن وهو يضع نصب عينيه إبعاد هذا الوطن عن مؤامرات الاستعمار محاولاً الحصول على استقلاله وبنائه على أسس قوية تكفل له الاستمرار والبقاء رغم كل الظروف الصعبة التي كانت تمر بها المنطقة سواء الاقتصادية أم العسكرية أم الاجتماعية فمنذ وصول سمو الأمير عبدالله الأول إلى عمان قادماً من معان، وتأسيس إمارة شرق الأردن في عام ١٩٢١م واختيار عمان عاصمة لها، وضع نصب عينيه وحدة واستقلال الأمة وتحقيق العيش الكريم لها من خلال دولة حديثة أساسها العدالة والمساواة وقبول الآخر.

٢. إقامة حكومة شرقي الأردن:

وفي فترة قصيرة تمكن المغفور له الأمير عبدالله من إقامة حكومة شرقي الأردن المستقلة واستطاع بذكائه وحنكته وبعد نظره أن يستقطب الشعب والعشائر الأردنية وأن يؤسس دولة فنية مستقرة، وأن يقضي على الاضطرابات والثورات الداخلية ما دفع الحكومة البريطانية إلى الاعتراف رسمياً باستقلال إمارة شرقي

الأردن في ٢٥ آذار سنة ١٩٢٣م إلا أنّ هذا الاستقلال لم يكتمل نتيجة قيام الحكومة البريطانية بالمتصل من وعودها التي قطعتها للأمير عبدالله آنذاك وعقد سموه مع الحكومة البريطانية معاهدة عام ١٩٢٨م وفي بداية عهد سموه خطا الأردن خطوات هامة في بناء الدولة، ففي عام ١٩٢١م شكّلت أول حكومة برئاسة رشيد طليح، وفي العام ١٩٢٨م وضع أول قانون أساسي يحكم البلاد، تلاه في عام ١٩٢٩م افتتاح أول مجلس تشريعي، وفي ٢٥ أيار عام ١٩٤٦م ونتيجة للتطور والتقدم والاستقرار والمطالبة المستمرة من القيادة الأردنيّة والشعب الأردنيّ انتهى الانتداب البريطاني وأعلن استقلال الإمارة واستبدل اسمها باسم (المملكة الأردنيّة الهاشميّة)(عمون، ٢٠١٨)

٣. إقامة أول نظام حكوميّ مركزي:

قام الملك عبدالله الأول في ٢١ نيسان ١٩٢١م عندما أقام أول نظام حكوميّ مركزي في مجتمع معظمه عشائري وبدوي، وطوال السنوات الثلاثين التالية ركز على بناء الدولة، ووضع الأطر المؤسسية للأردن الحديث بتصميم ورؤية عظيمين، وسعى إلى الحكم الذاتي والاستقلال، بإقامة شرعية ديمقراطية، بوضع أول دستور للأردن في عام ١٩٢٨م عرف باسم القانون الأساسي، وإجراء الانتخابات لأول مجلس تشريعي في الأردن في عام ١٩٢٩م، وخلال هذه العقود الثلاثة أيضاً، عقد الملك سلسلة من المعاهدات بين إنجلترا وشرق الأردن، كان آخرها في ٢٢ آذار ١٩٤٦م المعاهدة الإنجليزية-الشرق أردنيّة التي أنهت الانتداب البريطاني وحققت لشرق الأردن استقلالاً كاملاً ولتصبح الدولة باسم "المملكة الأردنيّة الهاشميّة" في ٢٥ أيار ١٩٤٦. <http://www.moppa.gov.jo/index.php/ar/about-jordan-ar/kings-of-> (jordan.html)

٤. الإنجازات السياسيّة الداخليّة:

ويمكن تلخيص ما شهده الأردن في عهد الملك عبد الله الأول ابن الحسين خلال فترة حكمه التي استمرت طيلة السنوات الثلاثين (١٩٢١-١٩٥١) على تحقيق العديد من الإنجازات السياسيّة ، ومنها:

(<http://www.jordanpolitics.org>)

١. تحقيق الاعتراف السياسيّ الدولي بإمارة شرق الأردن.
٢. إصدار القانون الأساسي سنة ١٩٢٨م كأول دستور لإمارة شرق الأردن مع توقيع اتفاقية دولية هي المعاهدة الأردنيّة البريطانية.

٣. تكريس هيبة الدولة وبناء مؤسساتها.
٤. إجراء الانتخابات لأول مجلس تشريعي أردني عام ١٩٢٩م.
٥. إعلان إمارة الأردن مملكة مستقلة في ٢٥ أيار/مايو ١٩٤٦م.
٦. صدور دستور عام ١٩٤٧م وإلغاء القانون الأساسي الصادر عام ١٩٢٨م.
٧. تحول نظام الحكم من أميري إلى ملكي نيابي وراثي ، وبموجب دستور عام ١٩٤٧م أصبح الملك رئيساً للسلطتين التنفيذية والتشريعية .
٨. إلغاء المجالس التشريعية ليحل مكانها مجلس الأمة الذي يتكون من مجلس الأعيان المعين من الملك ومجلس النواب المنتخب من الشعب.
٩. صدور قانون الانتخاب بعد وحدة الضفتين عام ١٩٥٠م إذ أصبح من حق المواطنين في الضفة الغربية انتخاب أعضاء مجلس النواب والترشيح له .

المحور الثاني: التوجهات والإنجازات السياسيّة الخارجيّة عبد الله الأول المؤسس

أولاً: مشروع سوريا الكبرى:

كان الأمير عبد الله يأمل في أن تعترف به بريطانيا زعيماً للعرب في آسيا العربيّة، لذلك رأى أنه بالاعتماد عليها قد يتمكن من تحقيق الوحدة السورية التي يحلم بها خلال الحرب العالمية الثانية، وقبل أن تتمكن الأقطار الشامية من حصولها على الاستقلال.(محافظة، ١٩٩٠، ص ١٩٢)، وبعد استقلال الأردن في ٢٥ أيار ١٩٤٦م والمناداة بالأمير عبد الله ملكاً على البلاد، استمر في طرح أفكاره الوحدوية، فقد أكد في خطاب العرش عند افتتاح البرلمان في ١١ تشرين ثاني ١٩٤٦م رغبته في متابعة مشروع الوحدة السورية.(عبيدات، ١٩٩٦، ص ١٣٩)

١. الدور الأردني في مشروع سوريا الكبرى:

أدرك سمو الأمير عبد الله بن الحسين منذ تأسيس إمارة شرق الأردن عام ١٩٢١م أهداف السياسة الاستعمارية القائمة على تحقيق الانقسام بين أقطار بلاد الشام، حيث كان مفهومه لسوريا الكبرى يعني سوريا واحدة مستقلة تبدأ حدودها من جبال طوروس شمالاً إلى الحدود المصرية جنوباً وتلتقي بحدود العراق شرقاً والبحر المتوسط غرباً، وكان سموه يرفض التقسيمات الاستعمارية لسوريا وعبر عن ذلك بقوله: "سوريا في اعتقادي هي سوريا الصحيحة، سوريا الكبرى، ديار الشام المعروفة بالتاريخ وليست سوريا التي

يُتعارف عليها اليوم بمثل ما خطط المستعمر وجعلها هذا الجزء من سوريا الشمالية، حيث كان مفهوم سوريا خلال العهد العثماني يعني بلاد الشام بحدودها الطبيعية، وعندما قامت الثورة العربيّة الكبرى طرحت مفهوماً آخر لسوريا والمتمثل في أن تكون ضمن دولة عربيّة مشرقية كبرى تضم بلاد الشام "سوريا الطبيعيّة" والجزيرة العربيّة والعراق، على أن تكون دولة عربيّة واحدة مستقلة. (عبيدات، ٢٠٠٨، ص ٢)، لذلك سعى بكل جهده لإعادة الوحدة السياسيّة بين مناطق بلاد الشام كما كانت عليه قبل عام ١٩٢٠م من خلال مشروع سوريا الكبرى، لكن المشروع قوبل بمعارضة شديدة من قبل سلطات الاحتلال الفرنسي في سوريا، كما أنه لم يجد الدعم المطلوب من سلطات الانتداب البريطاني (بن الحسين، ١٩٨٥، ص ٦)، وكان سموه يرى أن أول خطوة من خطوات تحقيق وحدة العرب واستقلالهم هي الوحدة السوريّة (هيكل، ١٩٨٨، ص ١٤٧)

من هذه المرتكزات الأساسية كانت نقطة الانطلاق لمشروع سوريا الكبرى بالإضافة إلى مرتكزات مهمّة أخرى وهما المؤتمران السوريان العامان اللذان عقدا في عامي ١٩١٩ و ١٩٢٠م حيث طالب المؤتمران بالاستقلال السياسيّ لسوريا وأن تكون حكومة سوريّة ملكيّة دستوريّة وأن يكون الملك فيصل ملكها الأول وأن لا تتجزأ سوريا ولا تفصل فلسطين أو المناطق الساحلية غرب لبنان عن الوطن الأم. (علم الدين، ١٩٦٥، ص ١٢٤-١٢٦) لذلك شدّد سموه في سائر أحاديثه عن مشروع سوريا الكبرى على نقطة يعدها أساسية وهي أن المشروع ينبثق من صميم الثورة العربيّة الكبرى ومرجعياتها الفكرية من خلال قوله: "... وعلى هذا بنيت الثورة العربيّة لإيجاد دولة عربيّة واحدة يرأسها ملك واحد وترمي إلى هدف واحد مستكملة الشروط الضامنة لقيامها على قدميها..." كما ركز على ضرورة الوحدة العربيّة ورفض الانتداب وتقسيم البلاد العربيّة حيث يقول: "... وعلى هذا وبعد البيان الموجز الذي سردناه فيما يتعلق بمبادئ الثورة ونشأتها ومراجعتها نرى أن إيجاد هذه الدويلات في الشام ... هو تقسيم ضار بمصلحة العرب ... فإن قبلنا هذا التقسيم وأقرناه، فكأننا رضخنا لما كانت الأمة رفضته" (بن الحسين، ١٩٧٠، ص ٢٤١-٢٤٤)

وكان سمو الأمير عبد الله يصر دائماً على وحدة سوريا بمناطقها الأربع (سوريا، لبنان، فلسطين، شرق الأردن)؛ لأنّ هذه المناطق ذات طبيعة واحدة وتاريخ واحد، ويقول سموه في ذلك: "إن حتمية الطبيعة وحتمية التاريخ والوعي لمصلحة الديار الشامية ثم مصلحة البلاد العربيّة ككل هي التي تؤلف الإيمان بضرورة الوحدة السوريّة، وليس من ينكر حقيقة هذا الوجدان القوميّ الملموس في شرق الأردن وفلسطين التي كانت تسمى إلى ما قبل الانتداب عليها بسوريا الجنوبيّة. (بن الحسين، ١٩٨٥، ص ٢١٤)، كما طالب سلطات الانتداب البريطاني بإعادة تحقيق الوحدة السوريّة، ووعده وزير المستعمرات البريطاني آنذاك تشرشل (Cherchill) بأن يسعى مع فرنسا كي تلغي حكمها المباشر على سوريا الداخليّة فتعاود

وحدثها مع شرق الأردن.(بن الحسين، ١٧٠، ص ١٨٠)، ولكن فرنسا أبت أن تتنازل عن حكمها المباشر، ووقفت سداً منيعاً أمام الوحدة بين بلاد الشام. وبذلك بقيت التجزئة التي صنعها المستعمرون.(الماضي، موسى، ١٩٨٨، ص ٤٣٩ - ٢٥٧)، وقد رأى سمو الأمير عبد الله أن الفرصة مناسبة لتحقيق مشروع سوريا الكبرى بعد أن استسلمت فرنسا للجيش الألماني عام ١٩٤٠م وأعلنت القوات الفرنسية في سوريا ولبنان ولاءها إلى حكومة المارشال بيتان في فيشي، ولهذا السبب اشترك الجيش العربي مع بريطانيا في معركة تحرير سوريا من القوات الموالية لحكومة فيشي.(محافظة، ١٩٩٠، ص ١٤٨ - ١٤٩) كما وجه سمو الأمير عبد الله مذكرة بتاريخ: ١/تموز/١٩٤٠م إلى المندوب السامي البريطاني تضمنت ما يأتي: (الوثائق الهاشمية، ١٩٩٠، ص ٣٦٠)

يُعد اهتمام الرأي العام العربي بقضية البلاد العربية ومستقبلها وبشأن الدعاية التي تبثها محطة باري الإيطالية متضمنة سعي دول المحور لتحقيق الوحدة السورية لا تخلو من أثر في الرأي العام العربي، وأن هذا يستدعي صدور تصريح من الجانب البريطاني يحقق أمل العرب، إلا أن المندوب السامي رفض الطلب، ودعا الأمير إلى مزيد من الصبر وعدم التدخل في شؤون سوريا.(محافظة، ١٩٧٣، ص ١١٢) واشتدت دعوة الأمير عبد الله إلى الوحدة العربية في أعقاب القضاء على حكومة فيشي في سوريا ولبنان عام ١٩٤١م، ورأى أن تتم هذه الوحدة على مراحل تبدأ بوحدة الأقطار الشامية (سوريا الكبرى) وتليها الوحدة الشامية - العراقية (الهلال الخصيب) فوحدة أقطار آسيا العربية، واغتنم كل مناسبة للدعوة إلى الوحدة أو الاتحاد العربي.(محافظة، ١٩٩٠، ص ٢٥٠-٢٥١) وأثمرت الجهود المستمرة لسمو الأمير عبد الله ومراسلاته المتكررة مع سلطات الانتداب البريطاني، بالإضافة إلى الظروف الدولية والإقليمية في تلك الفترة، جعلت أنتوني إيدن (Antony Eiden) وزير الخارجية البريطاني يدلي بتصريح في آيار ١٩٤١م أشار فيه إلى أن حكومة صاحب الجلالة تعطف كثيراً على مطلب السوريين في الاستقلال وأنه من الحق تعزيز الروابط الثقافية والاقتصادية والسياسية بين البلاد العربية وأن حكومة صاحب الجلالة ستقدم دعماً لأي مشروع ينال موافقة الجميع.(محافظة، ١٩٨٥، ص ١١٨)

٢. مواقف الشعب الأردني من مشروع سوريا الكبرى:

عبر الشعب الأردني عن دعمه وتأييده المطلق لمشروع سوريا الكبرى وتمسكه بوحدة سوريا الطبيعية، وكان هذا الموقف متفقاً في وجهة نظره هذه مع الحكومة الأردنية وسمو الأمير عبد الله بن الحسين.

وتجلى هذا التأييد من خلال موقف العديد من أعيان البلاد المؤيد للمشروع الذين عبروا عن دعمهم لجهود الأمير عبد الله في تحقيق أسس هذا المشروع. ومن أهم هؤلاء الأعيان راشد باشا الخزاعي ومنتقال باشا الفايز، ونمر باشا الحمود، وعلي باشا الكايد، والشيخ حديثة الخريشا، وأحمد التل وغيرهم. (الوثائق الهاشمية، ١٩٩٤، ص ١٣١) كما توالى برقيات التأييد الشعبي من أهالي شرق الأردن إلى سمو الأمير عبد الله بشأن الوحدة العربية؛ حيث عبرت هذه البرقيات التي جاءت من مختلف أنحاء شرق الأردن عن دعمها للوحدة العربية. واستعداد أصحاب هذه البرقيات لدعم جهود سمو الأمير من أجل تحقيق الوحدة العربية. (الوثائق الهاشمية، ص ١٧٢-١٧٤)، وبرز التأييد الشعبي الأردني للمشروع من خلال مقررات المؤتمر القومي الأردني الذي عقد في قاعة سينما البتراء بتاريخ: ١٢ أيلول ١٩٤٧م بناءً على دعوة حزب النهضة الأردني، ومن أهم مقررات هذا المؤتمر بالنسبة لمشروع سوريا الكبرى: (عفيف، ١٩٩١، ص ٩١-٩٢)

١. التأكيد على أنّ المملكة الأردنية الهاشمية جزء لا ينفصل عن سوريا الطبيعية.

٢. تمسك الشعب الأردني بوحدة سوريا الطبيعية.

٣. تمسك الشعب الأردني المطلق بالملك عبد الله ومساعدته الهادفة لتوحيد الأقاليم السورية.

ثانياً: المشروع الثاني: وهو مشروع تأسيس دولة سورية اتحادية وقيام اتحاد عربيّ تعاهدي؛ ففي حال

عدم تأسيس الدولة السورية الموحدة حالياً فإنه لا يكون متعزراً أن يصار إلى تأسيس اتحاد سوري

مركزي (أو دولة سورية اتحادية) ضمن القواعد الآتية: (عبيدات، ٢٠٠٨، ص ١٦)

١. أن تقوم في الأراضي السورية في حدودها الطبيعية دولة سورية اتحادية مركزية تضم حكومات

شرق الأردن وسوريا الشمالية ولبنان وفلسطين وعاصمتها دمشق.

٢. أن ينظم الاتحاد السوري المركزي شؤون الدفاع والمواصلات والاقتصاد الوطني والسياسة

الخارجية والثقافة العامة والقضاء الاتحادي مع بقاء الاستقلال الذاتي لكل من الحكومات

الإقليمية الأربع.

٣. أن يكون للاتحاد السوري مجلس اشتراكي عام منتخب ممثل للأقاليم المتحدة.

٤. أن يتم الاتحاد السوري بنتيجة مفاوضات واتفاق بين الحكومات الأربع الإقليمية.

٥. أن تصاغ قواعد الاتحاد وأسسها في مشروع دستور اتحادي تضمه لجنة مختصة.

٦. أن يُسمى سمو الأمير عبد الله بن الحسين رئيساً للدولة السورية الاتحادية ويعهد بإدارة شرقي

الأردن الخاصة إلى نائب عن سموه.

٧. أن يُناقش مشروعُ دستور الاتحاد السوري ويُصدق من قبل المجالس التمثيلية للحكومات الإقليمية.

٨. أن يعلن دستور الاتحاد رسمياً ويعمل به من تاريخ اليوم المعين للتنفيذ.

٩. في حالة وقوع انضمام حكومة لبنان أو فلسطين إلى الاتحاد السوري متأخراً أو على أساس تعاھدي فقط يصار إلى تصديق شروط ذلك الانضمام من مجلس الاتحاد الاشتراكي.

١٠. إذا تخلفت حكومة لبنان عن الانضمام إلى الاتحاد السوري يجب أن تعاد الأراضي السورية الملحقة بلبنان.

كما يشترط في انضمام فلسطين إلى الاتحاد السوري تحقق الأمور الآتية: (الوثائق الهاشمية، ص ٥٧-٥٩)

١. قيام حكومة وطنية دستورية.
٢. يبقى العمل بالكتاب الأبيض مؤقتاً على أن يحل محله تفسير رسمي لوعده بلفور.
٣. يراعى في إدارة فلسطين المركز الخاص للأماكن المقدسة.
٤. تُعطى المناطق ذات الأكرتية اليهودية إدارة لا مركزية.
٥. يشترط إقرار العرب هذه المزايا للأقلية اليهودية.
٦. في حالة عدم حل المشكلة الفلسطينية تظل فلسطين خارج نطاق الاتحاد السوري.
٧. حال قيام الدولة السورية الاتحادية يصار إلى تأسيس الاتحاد العربي.
٨. تصان المصالح البريطانية والأجنبية في الدولة السورية الاتحادية. (الكتاب الأبيض الأردني، ٢٠٠٨، ص ٦٧-٦٩)

ويُلاحظ أن موقف بريطانيا كان سلبياً من المشروعين، فبدلاً من دعم الأمير في تحقيق وحدة سوريا، واصل وزير خارجيتها إيدن العمل من أجل إنشاء الجامعة العربية كمنظمة إقليمية تتعطل بقيامها فكرة الوحدة العربية، وبالتالي تتكسر الروح الإقليمية لدى العرب في دولهم ضمن حدودها التي رسمها الحلفاء بعد الحرب العالمية الأولى، أما فرنسا فكانت رد فعلها على المشروع إجراء انتخابات تشريعية في سوريا ولبنان في آذار ١٩٤٣م؛ وذلك للقضاء على فكرة الملكية السورية وقد انتُخب شكري القوتلي رئيساً للجمهورية السورية وبشارة الخوري رئيساً للجمهورية اللبنانية. (محافظة، ١٩٨٥، ص ١١٧)

وأمام ذلك كله لم يكن أمام الأمير عبد الله إلا مخاطبة الشعب السوري نفسه بجميع أطيافه ففي ٨ نيسان ١٩٤٣م وجه الأمير نداء إلى السوريين والعالم العربيّ قال فيه: "يا أهل الشام: حاضره وبأديه ومن

خليج العقبة إلى البحر الأبيض المتوسط، ألا وإنا لداعون في الوقت نفسه جملة أهل الحل والعقد في بلاد الشام إلى مشروع وحدة أو اتحاد سوري شامل ووطن كامل يناقشون أمره في مؤتمر سوري خاص نرحب بعقدته في عاصمة بلادنا عندما يختارون وقته وزمانه ويؤيدونه بعد انعدام النظر في مراجعة هيئات وفئات زعماء وعلماء". (بن الحسين، ص ٢١٢-٢١٤)

ولم يصل هذا البيان إلى عوام الشعب السوري فقد قامت سلطات الانتداب الفرنسي بمصادرة هذا البيان ومنعت نشره في الصحف المحلية. (الكتاب الأردني الأبيض، ١٩٤٧، ص ٨٠) ورغم ذلك كله بقيت الوحدة السورية هي الأساس الأول في مباحثات الأمير عبد الله مع الحكومة البريطانية، فبعد أن تسلمت حكومة العمال السلطة في بريطانيا واعتزال تشرشل زعيم حزب المحافظين، تابع الأمير عبد الله جهوده مع هذه الحكومة الجديدة لتحقيق أماله في الوحدة فقام عام ١٩٤٥م بإرسال رسالة إلى كلمنت إيتلي (Klement Eitly) رئيس وزراء بريطانيا الجديد مهناً له، وفي هذه التهنئة تطرق سموه لموضوع الوحدة السورية ومما قاله في ذلك: "إنّ لمسألة فلسطين ولمسألة سوريا - وهي جزء من البلاد - شأناً عظيماً في المذكرات المقبلة". (محافظة، ١٩٩٠، ص ٦)، وبعد استقلال الأردن في ٢٥ أيار ١٩٤٦م والمناداة بالأمير عبد الله ملكاً على البلاد، استمر في طرح أفكاره الوحدوية، فقد أكد في خطاب العرش عند افتتاح البرلمان في ١١ تشرين ثاني ١٩٤٦م رغبته في متابعة مشروع الوحدة السورية. (عبيدات، ١٩٩٦، ص ١٣٩) لكن المعارضة تجاه هذا المشروع بدأت تتصاعد عند الدولة العربيّة الأعضاء في مجلس الجامعة العربيّة ونخص بالذكر سوريا ولبنان ومصر والسعودية حيث سعت هذه الدول لإفشال المشروع من خلال مجلس الجامعة العربيّة ففي ٢٢ تشرين ثاني ١٩٤٦م اتخذ مجلس الجامعة العربيّة قراراً على أساس أن يكون المشروع مسألة منتهية. (محافظة، ١٩٧٣، ص ١١٩) ورغم معارضة معظم الدول العربيّة باستثناء العراق لمشروع سوريا الكبرى إلا أنّ الملك عبد الله عزم على تحقيق الوحدة السورية، فأصدر في ٨ أيار ١٩٤٧م الكتاب الأبيض الذي يدعو فيه إلى إقامة المشروع من الأردن وسوريا وفلسطين في إطار الجامعة العربيّة، لكن هذا المشروع اصطدم بمعارضة بقية الدول الأعضاء في مجلس الجامعة العربيّة وعلى رأسها سوريا والسعودية ومصر، وفي أيلول عام ١٩٤٧م صرح الأمير عبد الإله الوصي على عرش العراق بأنّ بلاده تتخذ موقفاً محايداً تجاه مشروع سوريا الكبرى. وبذلك توقف الملك عبد الله عن متابعة مشروعه إلى حين بعد أن جوبه بالرفض من كل الأطراف العربيّة باستثناء العراق، لكن المشروع ظل يشغل بال الملك عبد الله حتى اغتياله في المسجد الأقصى في ٢٠ تموز ١٩٥١م. (عبيدات، ١٩٩٠، ص ١٤٤-١٤٥)

- وخلاصة القول في مشروع الوحدة السورية: إنّ هناك مجموعة عوامل تضافرت في عدم تحقيق هذه الوحدة ويمكن إجمالها فيما يأتي: (محافظه، ١٩٩٠، ص ١٥١ - ١٥٢)
١. عدم دعم بريطانيا للمشروع، من خلال حصره داخل حدود ضيقة.
 ٢. معارضة فرنسا للمشروع؛ لأنها رأت فيه توسعاً للنفوذ البريطاني في المنطقة على حسابها.
 ٣. عدم اكتراث الولايات المتحدة الأمريكية بالمشروع حفاظاً على مصداقيتها مع ملك السعودية ابن سعود بعد اكتشاف النفط.
 ٤. اختلاف وجهات النظر بين الأردن وسوريا حول شكل الحكم في الدولة السورية الموحدة، فالمقترحات الأردنية تقول بأن يكون الحكم ملكياً دستورياً، بينما سوريا كانت تحبذ النظام الجمهوري كما سنرى.
 ٥. الموقف اللبناني الرسمي الذي كان يرحب بالتعاون مع جميع الدول العربيّة مع الاحتفاظ باستقلاله السياسي وسلامة أراضيه.
 ٦. موقف السوريين الذي كان نضالهم من أجل الاستقلال في مراحلهِ الأخيرة وتخوفهم من أن يقودهم الاتحاد مع الأردن لضياع هذا الاستقلال؛ لأنّ شرق الأردن كان لا يزال تحت الانتداب البريطاني واستقلاله مقيّدًا بأحكام معاهدة ١٩٢٨م.
 ٧. معارضة مصر للمشروع؛ لأنها لا ترى فيه فائدة لها بل على العكس فقد رأت أنّ وحدة بلاد الشام ثم باتحادها مع العراق سوف يضعف مركزها بين الدول العربيّة.
 ٨. معارضة ابن سعود للمشروع الذي سعى للحصول على تأكيدات من بريطانيا بعدم دعم الأمير عبد الله في هذا المشروع.

ثالثاً: تأسيس الجيش العربيّ ورعاية نشأته وتطوره.

يمتد الجيش العربيّ بجذوره الأولى إلى الثورة العربيّة الكبرى التي أطلق رصاصتها الأولى الشريف الحسين بن علي طيب الله ثراه في ٩ شعبان ١٣٣٤ الموافق ١٠ حزيران ١٩١٦ ، وكانت منطقة شرق الأردن مسرحاً لعمليات الثورة العربيّة الكبرى ، وكان تأسيس الجيش العربيّ في أعقاب الحرب العالمية الأولى مع تأسيس إمارة شرق الأردن على يد المغفور له جلالة الملك عبد الله الأول ابن الحسين. ومنذ تأسيسه في عام ١٩٢١، لم يتوان الجيش العربيّ لحظة عن القيام بواجبه الدفاعي، مرتكزاً على تنشئة وطنيّة سليمة، عمادها جملة من القيم الوطنيّة والإنسانية والعسكريّة، فهو كبرى مؤسسات الوطن وصمام الأمن والأمان الذي يحمي الاستقلال ويصون سيادة الدولة ويحفظ بقاءها،

وهو المثل والقدوة في الحفاظ على هيبة الدولة وأمن المجتمع وهو المرأة التي تعكس جوهر ترابط وتكافل وتضامن أبنائه، وهو المكان الذي تنصهر وتتلاشى فيه كل الفروقات الفردية لتشكل بالتالي نسيجاً اجتماعياً قوياً جعل من الجبهة الأردنية الداخلية ظهيراً وسنداً قوياً للقوات المسلحة باعتبار مصلحة الوطن فوق أي اعتبار أو مصلحة. حيث انتهت الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥م ومصر والعراق والأردن ما زالت تحت النفوذ البريطاني إلا أن الأردن تمكن من الحصول على استقلاله بعد مفاوضات مع الحكومة البريطانية . أما فلسطين فقد منحت بريطانيا اليهود حق إقامة دولة لهم، كما أنها منذ سنة ١٩٣٧م، وهي تُلوح بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود وإقامة دولتين على الأرض الفلسطينية العربية، وكانت مصر هي الدولة الأكبر، وكان الملك فاروق أهم الأطراف في معادلة السلطة هناك. كما حصل الأردن على استقلاله بعد مفاوضات مع الحكومة البريطانية، وبموجب ذلك عقدت معاهدة بين الفريقين. وفي ١٥ أيار ١٩٤٦م، قرر مجلس الوزراء (إعلان البلاد الأردنية دولة مستقلة استقلالاً تاماً على أساس النظام الملكي النيابي، مع بيعه سيد البلاد ومؤسس كيانها عبدالله بن الحسين المعظم ملكاً دستورياً على رأس الدولة الأردنية). (الموسى، ١٩٩٠، ص ٢٨٣)

رابعاً: الاجتماع التأسيسي لجامعة الدول العربية عام ١٩٤٥م.

شارك الأمير عبد الله في الاجتماع التأسيسي لجامعة الدول العربية بالقاهرة، ثم أعلن نفسه ملكاً على إمارة شرق الأردن في مايو/ أيار ١٩٤٦ بعد أن حصلت على استقلالها، وسميت المملكة الأردنية الهاشمية. ولا بد من الإشارة إلى أن الملك عبدالله كان الأكثر خبرة والأوسع إطلاعاً وتجربة على قضايا الأمة العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، نرى ذلك من خلال كلمته التي ألقاها في مدينة عمان أثناء مراسم تقديم وثيقة البيعة بالملك، بحضور المجلس التشريعي الأردني وممثلي الدول وزعماء البلاد والوفود العربية، فقد جاء فيها : (وإننا في مواجهة أعباء ملكنا وتعاليم شرعنا وميراث أسلافنا لمثابرون بعون الله على خدمة شعبنا والتمكين لبلادنا، والتعاون مع إخواننا ملوك العرب ورؤسائهم لخير العرب جميعاً ومجد الإنسانية كلها . على أننا ونحن في جوار البلد المقدس فلسطين العربية الكريمة سنظل فلسطين بأعيننا وسمعنا) وفي ٢٥ أيار ١٩٤٦م، وهو آخر يوم في عهد الإمارة، وأول يوم في عهد المملكة الأردنية الهاشمية، قطع الملك عبدالله على نفسه أمام الله العهد (على الجهاد المقدس دفاعاً عن فلسطين العربية والعمل على أن تظل عربية) (الموسى، ١٩٩٠، ص ٢٨٨-٢٨٠) فالملك عبدالله كان موقفه واضحاً صريحاً وهو العمل بكل القوة الممكنة لإنقاذ فلسطين وعروبته، وأنه لا بد من مساعدة فلسطين وأهلها لحمايتها من الأطماع الصهيونية، فقرار الحرب كان جاهزاً لديه. وكان مجلس الجامعة العربية قد اجتمع عدة مرات منها دورة استثنائية في بلودان في سوريا

في الفترة من ٨ - ١٢ حزيران ١٩٤٦م، ودورة أخرى امتدت من ٣٠ تشرين أول ١٩٤٦م إلى ١٢ كانون أول ١٩٤٦م ، كما عقد دورة في صوفر في لبنان في ١٦ أيلول ١٩٤٧م، وعقد المجلس دورة في بيروت ثم في عالية في لبنان من ٧-١٥ تشرين أول ١٩٤٧م. وإثر صدور قرار التقسيم في (٢٩ تشرين أول ١٩٤٧م) تنادى رؤساء الحكومات العربيّة إلى اجتماع عقده في القاهرة في المدة من ١٢-١٨ كانون أول ١٩٤٧م، وأجمعوا في كل هذه الاجتماعات على مساعدة الشعب الفلسطينيّ، وأخذ الاحتياطات العسكريّة اللازمة على حدود فلسطين لمواجهة الخطر الداهم، وضرورة المبادرة إلى تجنيد المتطوعين العرب وتسليحهم، وأن تحشد البلدان العربيّة جيوشها النظامية على مقربة من الحدود الفلسطينيّة وأن تيسر بلدان الخط الأول لبلدان الخط الثاني سبل الاشتراك في هذا الواجب، وإمداد عرب فلسطين بالسلاح والأموال . وأن تبادل الأقطار العربيّة إلى شراء كميات كافية من الأسلحة والأعتدة، وحشد ما يمكن من الطائرات المقاتلة والقاصفة في المطارات القريبة من فلسطين . وتم تكوين (لجنة عسكريّة) كقيادة تشرف على تنفيذ الجانب العسكريّ من قرارات المجلس، رأسها اللواء إسماعيل صفوت من العراق، ثم انضم إليها اللواء طه الهاشميّ من العراق أيضا فأنشئ جيش الإنقاذ وعين طه الهاشميّ مفتشاً عاماً للمتطوعين، واتخذت اللجنة العسكريّة دمشق مقراً لها، وبدأت استقبال المتطوعين العرب وتدريبهم في معسكر (قطنا) قرب دمشق . إلا أنّ هذه القرارات لم تلبث أن ضعفت وصعب تنفيذ معظمها، ولم تنفذ معظم الأقطار العربيّة ما التزمت به ، خصوصاً وأن بريطانيا اعترضت على تسليح الفلسطينيين وتدريبهم، واعتبرت هذا العمل غير وديّ وموجّه إليها ولقواتها في فلسطين التي ما زالت مسؤولة عن الأمن في البلاد.(الكيلاي،١٩٩١، ص ١٠٩-١١٢)

كما اجتمع مجلس الجامعة العربيّة في ١٢ نيسان ١٩٤٨م في فترة شهدت سقوط مواقع فلسطينيّة عديدة بيد العدو الصهيوني، وتراجعت القوات الشعبية الفلسطينيّة وقوات جيش الإنقاذ، وأخذ قرار بزحف الجيوش العربيّة على فلسطين، وفي ١٤ نيسان ١٩٤٨م تم اجتماع لرؤساء أركان الجيوش العربيّة في مدينة عمان في وقرروا أنّ الأمر يتطلب حشداً ما لا يقل عن ست فرق عسكريّة كاملة التنظيم والسلاح، وستة أسراب من الطائرات المقاتلة والقاذفة، شريطة أن تكون القوات العربيّة التي ستخوض الحرب تحت قيادة موحدة ، وفي ١١ أيار ١٩٤٨م تقرر إنشاء قيادة عامة لجميع القوات النظامية وغير النظامية العاملة في فلسطين، على أن يتولاها الملك عبدالله بن الحسين ملك المملكة الأردنيّة الهاشميّة، وسمي اللواء نور الدين محمود من العراق نائباً له . وكانت هذه القيادة شكلية فكل جيش كان يتلقى الأوامر من بلده . وكل دولة كانت تتصرف حسب ما تمليه عليها مصلحتها الخاصة، وأن لا مانع من أن تسيطر

على أجزاء من فلسطين تكون تحت سيطرتها المباشرة . وهم بهذا يعملون على تمزيق فلسطين إلى أشلاء متناثرة، ومن ثم إلى ضياعها وهذا ما حصل . (الكيلاني، ١٩٩١، ص ١١٢-١٢١)، ودخلت الجيوش العربيّة إلى فلسطين يوم ١٥ أيار ١٩٤٨م دون أن يكون هناك تعبئة للقوى والموارد لا كلياً ولا جزئياً، ولم تستكمل النواقص الكثيرة التي هي بحاجة إليها كما نصت على ذلك قرارات مجلس الجامعة العربيّة ولجنتها العسكريّة، ولم تنظم الدول العربيّة موازنة حرب تنهض بأعباء العمليات الحربية القادمة ، فنجد في العراق مثلاً لم تعمل وزارة الدفاع العراقية على استكمال النقص في أسلحة الجيش العراقي قبل الاشتراك الرسمي في تحرير فلسطين. أمّا في الأردن الذي كان يعتمد الجيش العربيّ الأردنيّ على بريطانيا قيادة وتمويلاً وتسليحاً، فكانت سياسة بريطانيا بقيادة كلوب قائد الجيش العربيّ قد جعلته عند حد معين، ففترت عليه في الأسلحة والمعدات والذخائر، وسُدّت في وجه أفراده أبواب التدريب الميداني الرأقي، وكانت الذخائر شحيحة وغير كافية، واستمر البريطانيون طوال الجولة الأولى من الحرب يرفضون بإصرار أن يمدوه بأية ذخائر. أمّا الجيش السوري فلم يكن في حالة تسمح له بالانخراط في قتال حقيقي في مسرح حرب حديثة، فقد عمل الاستعمار الفرنسي على أضعاف هذا الجيش وتقطيع أوصاله . ومع أن عديده بلغ (٨٠٠٠) جندي وضابط، إلا أنّ تسليحه وتدريبه كان ضعيفاً، فلم يكن فيه سوى لواء آلي صغير، وعدد قليل من طائرات التدريب القديمة . ولم يكن للجيش اللبناني قوة مسلحة كبيرة، فلم يتعدّ عد قواته عن (٣٠٠٠) ضابط وجندي من المشاة انتظموا في (٥) خمس كتائب ضعيفة التسليح والتدريب والقدرة القتالية، بالإضافة إلى عدد من العربات المدرعة القديمة وعدد من المدافع ذات عيار صغير . وكان الجيش المصري أكبر الجيوش العربيّة وأعرقها وأقدمها في التقاليد العسكريّة وأكثرها تنظيماً وتدريباً، وتجاوز عدده (٥٠) خمسين ألف ضابط وجندي، إلا أنّه كان يفتقر إلى الأسلحة والذخائر والأعتدة والأموال الكافية، وكان مسلوب الإرادة العسكريّة بسبب البعثة العسكريّة البريطانية التي تمسك بشؤونه بقوة وحزم، أمّا أسلحته فلم تكن حديثة، بل هي الأسلحة التي تخلص منها الجيش البريطاني بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت لديه مشكلة في السيارات لنقل جنوده والعتاد، ولم يكن لديه أية دبابات في المرحلة الأولى من القتال، ثم نجحت مصر في شراء عدد من الدبابات البريطانية القديمة من مخلفات الحرب العالمية الثانية ، أمّا قواتها الجوية فتحتوي على عدد من الطائرات القتالية القديمة الطراز وتفتقر إلى الذخائر الكافية لخوض الحرب، أمّا القوات البرية المصرية التي أرسلت إلى الحدود الفلسطينيّة فلم تكن مدربة بما فيه الكفاية، حتى أنّ معظم الجنود لم يسبق لهم التدريب على جميع أنواع الأسلحة، ولم يكن لدى الجيش ذخائر تكفي لأكثر من أسبوعي قتال للمدفعية، وأربعة أسابيع للبنادق والرشاشات، ولم يتم

بمناورات كافية لمدة خمسة عشر عاماً. (الكيلاي، ص ١٢٢-١٢٤)، كما لم يكن لدى الدول العربيّة خطط محكمة متفق عليها من الجميع خاصة بتحرير فلسطين، فوجهات النظر مختلفة، وفي مناقشات اللجنة السياسيّة التي جرت في مدينة عمان في ٣٠ نيسان ١٩٤٨م، يفهم منها أنه لا مانع من دخول الجيوش العربيّة فلسطين دون الحاجة إلى خوض قتال فعلي؛ لأنّ اليهود سوف يقبلون شروط العرب عندئذ. إذن لم يكن هناك موقف جدي من بعض الدول العربيّة لخوض حرب فلسطين ١٩٤٨م، فكل قائد عربيّ ذهب إلى الحرب خوفاً من أن يكون موضع شك في نظر العرب جميعاً إذا تقاعس، بينما الآخرون يخوضون حرب التحرير. أضف إلى ذلك أنّ القادة أصبحوا تحت ضغط شديد وعنيف من الرأي العام في دولهم، لذا فهم لا يستطيعون التخلف عن التقدم بجيوشهم مخافة شعوبهم التي كانت الروح القوميّة والنضالية والقتالية متأججة فيهم، وكتب أمين عام جامعة الدول العربيّة إلى وزير خارجيّة مصر في ١١ أيار ١٩٤٨م يقول : عندما أعلن الملك عبدالله بن الحسين، أنه سيتحرك بجيشه في ١٥ أيار ١٩٤٨م مهما يفعل الآخرون ومعنى ذلك أنه إذا لم يتقدم الآخرون فسيحتل القسم العربيّ ويرجع مسؤولية الفشل على باقي الدول. وهذا ما لا يستطيع العراق وسورية ولبنان أن تقبله، ولذا قررت الدخول يوم ١٥ أيار ١٩٤٨م بجيوشها إلى فلسطين، فيجب التوكل على الله والعمل؛ لأنّ كل ما يحدث منه أقل ضرراً من التردد والإحجام). وهكذا دخلت مصر الحرب رغم معارضة بعض المسؤولين المصريين . (الكيلاي، ص ١٢٦-١٢٧)، واتسمت زعامات الدول العربيّة بسمة التردد في مواقفها ، علاوة على الأطماع الشخصية في حضورها حيث كان الملك فاروق يتطلع إلى زعامة الوطن العربيّ والعالم الإسلاميّ، إضافة إلى ضغط الرأي العام المصريّ، ومن ذلك موقف البرلمان المصريّ ألا يزج الجيش في أي عملية خارج الحدود، وأن يكتفوا بمساعدة فلسطين بالمال والرجال والسلاح، خشية من التهديد البريطاني وأطماعه في مصر، في حين كانت مواقف الملك عبدالله بن الحسين الأكثر تصميماً على خوض الحرب وتحرير فلسطين رغم أنّ قيادة جيشه بريطانية ومعظم قادة الكتائب كانوا منهم، إلا أنّ إرادته فرضت على هؤلاء الأجانب، فانصاعوا له ، كما أنّ ضباط وجنود الجيش العربيّ الأردنيّ كانوا أنموذجاً في التضحية والفداء، والأكثر معرفة في فلسطين وشعبها بسبب تواجدهم الطويل بين ظهرانيمهم، وكانت الأوامر التي صدرت لهذه القوات أنّ لا تدخل فلسطين إلا بعد انسحاب بريطانيا في ١٥ أيار ١٩٤٨م، وأن توجه اهتمامها نحو السيطرة على الأجزاء التي خصصت للعرب حسب قرار التقسيم الصادر عن هيئة الأمم المتحدة، وعلينا أن لا ننسى أنّ الدول العربيّة سلّمت القيادة - سورياً - للملك عبدالله حتى لا تتحمل نتائج الفشل، وبالتالي تحميله للقيادة الهاشميّة . (الكيلاي، ١٣٢).

بعض ما قيل عنه في الجيش العربي في دفاعه عن ثرى القدس وفلسطين عام ١٩٤٨ :
(العامري، ٢٠٠٩، ص ٣٣-٣٤)

١. مذكرات فوزي القاوقجي القائد الميداني السوري لجيش الانقاذ في فلسطين العام ١٩٤٨ حيث قدم شهادة حق في القوات الأردنية التي شاركت في تلك الحرب الذي سرد في مذكراته " أن الجيش العربي الأردني في فلسطين كان يشكل الأمن للمواطنين والطمأنينة الوحيدة التي تثبتهم في قراهم وتحول دون نزوحهم " .

٢. (بن غوريون) -رئيس وزراء إسرائيل - "إن مصير الحرب ، يتوقف على القتال بين الجيش الإسرائيلي والجيش الأردني ، فإما أن يخترق الجيش العربي الأردني مثلنا ، أو أن نقوم نحن، باختراق مواقعه ، فإذا نجحنا ، نكون قد أوشكنا أن نكسب الحرب ، فالجبهة الرئيسية التي تواجهنا، هي التي يتمركز بها الجيش الأردني، في منطقة القدس وجبالها(منطقة وسط فلسطين)، وليس تلك التي يتمركز بها الجيش المصري في النقب، أو الجيش السوري في الجليل. إنني أحترم قدرة الجيش العربي الأردني، وشجاعة جنوده " . "لقد خسرتنا في معركة باب الواد وحدها أمام الجيش الأردني ضعفي قتلانا في الحرب كاملة".

٣. في اجتماع لبن غوريون مع يغال يالدين (رئيس هيئة الأركان في حرب ١٩٤٨) يتفق الاثنان على ضرورة احتلال الضفة الغربية وإكمال المهمة الى الضفة الشرقية، إلا أنه في اجتماع المجلس الوزاري، هُزم هذا الاقتراح وكان السبب التساؤل عن "كيف نحتل الضفة والجيش الأردني موجود؟"

٤. إنَّ الجيش العربي الأردني بجنوده و ضباطه - وهي حقيقة لا ريب فيها - من أكثر الجيوش العربيّة - إن لم يكن أكثرها - تعليماً و تدريباً و طاعة و تنظيمًا. وأكثرها قدرة و معرفة في فنون الحرب و النضال. وهو الجيش الذي كان أقرب إلى ميادين القتال في الحرب من أي جيش آخر. " عارف العراف " .

٥. بعد الحرب واعترافاً من الإسرائيليين بضراوة المقاومة التي لاقاها جيشهم على يد الجيش العربي الأردني أقاموا نصباً كتبوا عليه "هنا يرقد جنود أردنيون قاتلوا ببسالة"

٦. إنَّ اليهود لم يوقعوا أي وثيقة استسلام بعد يهود بني النضير إلا في حرب العام ١٩٤٨ ومع الجيش العربي الأردني حين استسلم الحي اليهودي باكملة للجيش الأردني وتم فرز الشباب

وأخذهم أسرى إلى منطقة أمّ الجمال في المفرق وكانت تلك الاتفاقية يوم الثامن والعشرين من شهر أيار العام ١٩٤٨ ووثائق الاتفاقية ما زالت تحت الحفظ.
٧. صرح أحد جنرالات الجيش الإسرائيلي بأنّ هذه الحرب كان يمكن أن تسمى حرب الساعات الست لا الأيام الستة لولا صمود الجيش الأردنيّ الذي بقي يحارب منفرداً أياماً فيما انهزم الآخرون خلال ساعات.

خامساً: تحقيق وحدة الضفتين ١٩٥٠:

تجسد القرار الأردنيّ العربيّ المستقل بعد الاستقلال التام، وكانت بدايته في القمة العربيّة الأولى في أنشاص في ٢٨ أيار/مايو ١٩٤٨م، ثم جاءت نكبة ١٩٤٨م لتضع الأردن في مواجهة الحدث وتداعياته، فجاء الدفاع عن القدس من قبل أبطال الجيش العربيّ في باب الواد والنطرون وفي كل بقاع فلسطين ونقف عند مقتطفات من صور التضحية والبطولة في عام ١٩٤٨م ما يلي:

في ليلة ١٨ أيار ترأس الملك عبد الله جلسة عاجلة لمجلس الوزراء، وحضرها رئيس هيئة الأركان ومساعدته، وعرض الملك عليهم خطورة الموقف في القدس وقال: إنه يتحمل مسؤولية التدخل في القدس فتقرر أن يتقدم الجيش العربيّ وصدر الأمر يوم ١٨ أيار/مايو للكتيبة السادسة المرابطة في أريحا بالزحف إلى القدس وقوامها ثلاث سرايا مشاة توزعت على المواقع المهمة للمدينة وأبوابها الرئيسية، واستقبل أهالي القدس وفلسطين الجيش العربيّ ورأوا في جنوده رجالاً بواسل وقد حققوا النصر وحافظوا على القدس عربيّة وأجزاء من فلسطين عرفت فيما بعد باسم الضفة الغربية، وبعد النكبة أدرك العرب فداحة النتيجة ورأوا في موقف الأردن الشجاع المدافع عنهم خير ضمانة لحماية ما تبقى من أرضهم، فتحرك الأخوة الفلسطينيّون باتجاه الشقيق الأقرب الأردن، فتصاعدت الدعوة للوحدة مع الأردن وكان المؤتمر الفلسطينيّ المنعقد في عمان بتاريخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨ برئاسة الشيخ سليمان التاجي الفاروقي طالب الملك عبد الله بأنّه مفوض تفويضاً تاماً مطلقاً في أن يتحدث باسم عرب فلسطين وأن يفاوض عنهم، وقد مهّد ذلك المناخ السياسيّ إلى عقد مؤتمر أريحا في الأول من كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨م بحضور أعيان فلسطين وزعمائها ووجهائها وقرروا: (قرارات مؤتمر أريحا، ١٩٤٨، ص ١)

أ- القبول بالوحدة الفلسطينيّة الأردنيّة.

ب- مبايعة المؤتمر الملك عبد الله المعظم ملكاً على فلسطين كلها.

اختير الملك عبد الله قائداً عاماً للجيش العربيّة التي دخلت فلسطين عام ١٩٤٨، انسحبت بريطانيا من البلاد الفلسطينيّة في ١٥ أيار عام ١٩٤٨م، واستطاع الأردن بقيادة الملك عبد الله بعد ذلك الحفاظ على

جزء كبير من الأراضي وأهمها القدس، وفي العام وفي عام ١٩٤٩ عقد مؤتمراً بأريحا بعنوان المجلس الوطني الفلسطيني الذي يقر باستقلال فلسطين، حضره عدد من وجهاء فلسطين أعلن فيه ضم الضفة الغربية إلى المملكة الأردنية، وتم انتخاب مجلس نواب جديد وقسمت مقاعده مناصفة بين الضفتين وتم فيما بعد توحيد الضفتين (الأردنية والفلسطينية). (الجزيرة نت، ٢٠٠٤) بعد ذلك مضى الأردن بقرار الوحدة وأجريت انتخابات جديدة في الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٥٠م وانتخب المجلس نواباً عن فلسطين كلها والأردن وشكلت حكومة جديدة بتاريخ ١٢ نيسان ١٩٥٠ برئاسة سعيد باشا المفتي.

لم يمهل القدر الملك المؤسس طويلاً، وكان جلالته مواظباً على أداء صلاة الجمعة في القدس، وفي يوم الجمعة العشرين من تموز/يوليو ١٩٥١م استشهد جلالته على أرض القدس الطاهرة التي دافع عنها فسال دمه الزكي عند عتبات المسجد الأقصى وعلى مقربة من ضريح والده الشريف الحسين الذي ضحى بعرشه على أن يفرط بذرة من أرض القدس وفلسطين، (حاتمة، ٢١٣)، وانضم إلى قافلة الشهداء الأبرار.

الخلاصة:

برزت شخصية القيادة الفذة "الكارزمانية" للملك المؤسس عبد الله الأول الممزوجة بطبيعة الفكر الهاشمي، كأحد أبرز الساسة العرب في عصره كما تميزت رؤيته وفكره السياسي وانطلاقه من ثوابت مبادئ الثورة العربية الكبرى وأهدافها في شكل القيادة الشرعية الهاشمية بأسمى أهدافها التي تتمثل في وحدة العرب، حيث اضطلع جلالته بدور قومي رائد في حركة التحرر العربي التي بزغ فجرها مع بدايات القرن العشرين، وبذل جهداً متواصلاً لدى ممثلي القيادات الفكرية والسياسية التي كانت تتقاطع مع أفكاره الوحدوية لمستقبل أكثر إشراقاً للأمة العربية.

ومن الإسهامات الجليلة للملك المؤسس تأسيس الجيش العربي في أعقاب الحرب العالمية الأولى بالتزامن مع تأسيس إمارة شرق الأردن وإحراز الاعتراف السياسي الدولي بها، بالإضافة لمساهمته الفاعلة في إصدار القانون الأساسي سنة ١٩٢٨م كأول دستور لإمارة شرق الأردن، وتوقيع " المعاهدة الأردنية البريطانية " والمشاركة في الاجتماع التأسيسي الأول لجامعة الدول العربية بالقاهرة، وإعلان نفسه ملكاً على إمارة شرق الأردن في مايو/أيار ١٩٤٦ بعد نيل استقلالها، "المملكة الأردنية الهاشمية" لاحقاً، والحفاظ على جزء كبير من الأراضي العربية وأهمها القدس، كما أسهم بفكره وبمعية العديد من رجالات الثورة العربية الكبرى بأدوار وجهود كبيرة لطرح مشروع الوحدة السورية للوصول إلى الوحدة العربية الكاملة،

وأن يكون الأردن نواة تأسيس لمشروع وحدوي عربي، كما ساهمت الحكومة الأردنية في دعم هذه الجهود الأمير وكانت غاية سموه والحكومة الأردنية من تحقيق المشروع التوجه نحو وحدة عربية أوسع في المستقبل، والإصرار على وحدة سوريا المتكاملة بجغرافيتها الأربع (سوريا، لبنان، فلسطين، شرق الأردن)؛ كون هذه المناطق ذات طبيعة واحدة وتاريخ واحد وبالمقابل، إلا أن تخوف القيادات العربية آنذاك من المبادرات الأردنية أدى إلى معارضة الدول العربية الأعضاء في الجامعة للمشروع، نتيجة الظروف السياسية والداخلية التي سادت المنطقة في تلك الفترة، من ناحية والمنافسة حول الزعامة الشرعية والدينية مما أفضى بكل الوسائل إلى تحجيم الدور الأردني ، ومن ذلك عارضت المملكة العربية السعودية أي وحدة سياسية بزعامة الهاشميين، في حين رأت مصر في المشروع خطراً كبيراً يهدد نفوذها في المنطقة، ومما زاد في تطور المعارضة العربية للمشروع ، بعد تأسيس الجامعة العربية عام ١٩٤٥م، التي أصبحت بديلاً عن أي مشروع وحدة عربية ، وكان لتلك العوامل الأثر السلبي في عرقلة جهود الأمير عبد الله والحكومة الأردنية في تنفيذ مشروع سوريا الكبرى ، مما أدى إلى تكريس الفرقة والانقسام بين دول بلاد الشام وبقائها مقسمة لأربع دول كما خطط لها الاستعمار.

ومن منطلقاته ورؤاه السياسية والفكرية الملك أن تكون وحدة الضفتين تكون طريقاً نحو الوحدة العربية الشاملة التي كان ينشدها منذ تأسيس الدولة الأردنية ، وقد ظلت القدس في وجدان الملك المؤسس طوال حكمه وكان حريصاً على أداء صلاة الجمعة في المسجد الأقصى حتى استشهد رحمه الله على أبوابه في يوم الجمعة العشرين من تموز عام ١٩٥١م.

المراجع والمصادر:

الكتب العربية:

- بن الحسين، عبد الله. (١٩٧٠)، مذكرات الملك عبد الله ابن الحسين، ط٥، عمان: المطبعة الهاشمية.
- علم الدين، وجيه. (١٩٦٥)، العهود المتعلقة بالوطن العربي (١٩٠٨، ١٩٢٢م)، بيروت: دار الكتاب الجديدة.
- الكتاب الأبيض الأردني. (١٩٤٧)، الوثائق القومية في وحدة سوريا الطبيعية، عمان: المطبعة الوطنية، عمان.

الكيلاني، هيثم.(١٩٩١)، الإستراتيجية العسكرية للحروب العربيّة - الإسرائيليّة، ١٩٤٨ - ١٩٨٨ ،
بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة

محافظة، علي.(١٩٨٥)،العلاقات الأردنيّة البريطانيّة من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة
(١٩٢١-١٩٥٧م)،بيروت: دار النهار للنشر .

محافظة، علي.(١٩٩٠)، الفكر السياسيّ في الأردن منذ قيام الثورة العربيّة الكبرى وحتى نهاية عهد
الإمارة (١٩١٦-١٩٤٦م)،ط١، عمان: مركز الكتب الأردنيّ .

محافظة، علي.(١٩٧٣)، تاريخ الأردن المعاصر عهد الإمارة (١٩٢١-١٩٤٦م)، ط١، عمان:
الجامعة الأردنيّة.

محافظة، محمد.(١٩٩٠) ، إمارة شرق الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن (١٩٢١-١٩٤٦م)،ط١،
عمان: دار الفرقان للنشر .

مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة، قرارات مؤتمر أريحا بمبايعة الملك عبد الله ملكاً على الأردن وفلسطين،
بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة، أول ديسمبر سنة 1948.

الموسى ، سليمان، الماضي، منيب.(١٩٩٠)، شرق الأردن، نشأتها وتطورها في ربع قرن (١٩٢١-
١٩٤٦م)، ط١، عمان: منشورات لجنة تاريخ الأردن .

هيكل، يوسف.(١٩٨٨).جلسات في رعدان، عمان: دار الجيل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينيّة.

الوثائق الهاشميّة، أوراق عبد الله بن الحسين، سوريا الكبرى والاتحاد العربيّ، م٣، منشورات جامعة آل
البييت، عمان، ١٩٩٤ .

الرسائل العلميّة وأوراق العمل:

عبيدات، ميسون.(١٩٩٦)،الأردن وجامعة الدول العربيّة في عهد الملك عبد الله (١٩٤٣-١٩٥١م)،
رسالة دكتوراه غير منشورة، عمان: كلية الآداب، الجامعة الأردنيّة.

عفيف، أحمد خليف. (١٩٩١)، مشروع سوريا الكبرى من (١٩٢١-١٩٥١م)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاجتماعية والإنسانية، عمان: الجامعة الأردنية .

المجلات والصحف :

عبيدات، ميسون منصور. (٢٠٠٨)، موقف الأقطار السورية من مشروع سوريا الكبرى (١٩٢٠ - ١٩٥١م)، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد ١٥، العدد ١، عمان: جامعة آل البيت.

المواقع الإلكترونية:

نصير، أحمد (٢٠٢١) ، من عبد الله الأول إلى عبد الله الثاني. تستمر المسيرة رغم التحديات، العين الإخبارية، ٢٠٢١، تاريخ الإطلاع، ٢٠٢١، ١٠، ٢، متاح على الرابط الإلكتروني:

<https://al-ain.com/article/abdullah-abdullahii-march-continues-jordan100>

أبو رمان، عبد الله (٢٠٠٧)، الملك المؤسس، والتاريخ الذي لم يُكتب بعد،، تاريخ الإطلاع ٢٠٢١، ٢، ١٢، متاح على الرابط الإلكتروني:

<https://www.ammonnews.net/article/7844>

الحياة البرلمانية في عهد الإمارة (١٩٢٣-١٩٤٦)، تاريخ الدخول للموقع، ٢٠٢١، ٢، ١٥، متاح على الرابط الإلكتروني:

<http://parliament.jo/node/141>

البخيت، محمد (٢٠١٤)، شخصية الملك المؤسس.. والدور الذي هو في صلب هيكل الدولة، تاريخ الإطلاع ٢٠٢١، ٣، ١، متاح على الموقع الإلكتروني:

<https://alghad.com/%D8%B4%D8%AE%D8%B5%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D9%91%D8%B3-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A-%D9%87%D9%88-%D9%81%D9%8A/>

الملك عبد الله الأول (٢٠٠٤). وحدة الضفتين، الجزيرة نت، تاريخ الدخول للموقع ٥،٣،٢٠٢١، متاح على الرابط الإلكتروني:

<https://www.aljazeera.net>

عمون (٢٠١٨)، الاستقلال جوهر الإنجازات الوطنية عبر مسيرة الدولة الأردنية، تاريخ الدخول للموقع ٧،٣،٢٠٢١، متاح على الرابط الإلكتروني:

<https://www.ammonnews.net/article/375441>

صحيفة الغد العربي (٢٠٢٠)، الذكرى الـ ٦٩ لاستشهاد الملك المؤسس تصادف اليوم، تاريخ الدخول للموقع ١٥،٣،٢٠٢١، متاح على الرابط الإلكتروني:

<https://alghad.com/%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%83%D8%B1%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%8069-%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B4%D9%87%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83->

صحيفة دنيا الوطن (٢٠١٣)، جلالة المغفور له الملك عبد الله بن الحسين الثانية والستين، تاريخ الدخول للموقع ١٦،٣،٢٠٢١، متاح على الرابط الإلكتروني:

<https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2013/07/20/416330.html#ixzz6x61jS9hk>

محمد محمود العناقرة، (٢٠١٠)، محطة تاريخية : مشاريع الملك عبد الله الأول الوحدوية، صحيفة الدستور، تاريخ الدخول للموقع ١٨،٣،٢٠٢١، متاح على الرابط الإلكتروني:

<https://www.addustour.com/articles/665513-%D9%85%D8%AD%D8%B7%D8%A9-%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83-%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%AD%D8%AF%D9%88%D9%8A%D8%A9>

محمد عبده حتاملة، (٢٠١٣)، صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الأول ابن الحسين بن علي (الملك المؤسس) ١٩٢١م - ١٩٥١م، صحيفة الدستور ، تاريخ الدخول للموقع ٢٥،٢،٢٠٢١، متاح على الرابط الإلكتروني:

<https://www.addustour.com/articles/824886-%D8%B5%D8%A7%D8%AD%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%A7%D8%B4%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83->

ملوك الأردن (المملكة الأردنية الهاشمية)، موقع وزارة الشؤون السياسيّة والبرلمانية، تاريخ الدخول للموقع
١١,٣,٢٠٢١ متاح على الرابط الإلكتروني:

<http://www.moppa.gov.jo/index.php/ar/about-jordan-ar/kings-of-jordan.html>

دليل الحياة السياسيّة في الأردن، تاريخ الدخول للموقع ١٨,٣,٢٠٢١ متاح على الرابط الإلكتروني:

<http://www.jordanpolitics.org/ar/home>

دليل الحياة السياسيّة في الأردن، تاريخ الدخول للموقع، ٢٧,٢,٢٠٢١، متاح على الموقع الإلكتروني:

<http://www.jordanpolitics.org>